

المشاركة المجتمعة ونظم الجودة فى الجامعات المصرية

عمرو عبد الرحمن عبد الرحيم¹، ممدوح السعيد عرفه¹، انشاد محمود عز الدين²

معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة مدينة السادات

² كلية الاداب - جامعة المنوفية

الملخص

يتناول البحث الراهن قضية المشاركة المجتمعية كأحد مقومات نجاح تطبيق نظم الجودة فى التعليم وخاصة التعليم العالى، وذلك من خلال دراسة وصفية تناقش أهم ما ورد فى شأن المشاركة المجتمعية فى إطار المواصفة الدولية ISO 26000، ومعايير المجلس العربى لضمان الجودة، ومعايير الهيئة القومية لضمان الجودة والإعتماد - الإصدار الثالث يونيو 2015 وأتبعت الدراسة المنهج الوصفى وتوصلت الدراسة إلى أن المنظومات الثلاثة قد تبنت دور الشراكة المجتمعية كدور أساس فى تحقيق معايير الجودة فى التعليم وإن اختلفت درجة الأهمية، وأوصى البحث بضرورة التوسع فى نشر ثقافة الجامعات المشاركة مجتمعيا وزيادة الوعى المجتمعى بأهمية هذا الدور

ABSTRAC

The current research deals with the issue of community participation as one of the ingredients for the successful implementation of quality systems in education, especially higher education, through a descriptive study that discusses the most important things regarding community participation within the framework of international standard ISO 26000, and the standards of the Arab Council for Quality Assurance, and the standards of the National Quality Assurance Authority Accreditation - 3rd Edition, June 2015

The study followed the descriptive approach, and the study concluded that the three systems have adopted the role of community partnership as a foundation in achieving quality standards in education, although the degree of importance varied, and the research recommended the need to expand the culture of participating universities socially and increase societal awareness of the importance of this role

المقدمة:

يعد السعي نحو تحقيق الريادة ضرورة حتمية تفرضها متغيرات عالمنا المعاصر، والذي يتسم بالتحولات المتسارعة على كافة الأصعدة، لذا وجب على كافة المجتمعات تحسين كل ما يتعلق بالمحلية وصولا إلى التنافسية الدولية فى عصر يتسم بروى مستقبلية متمثلة فى تعميق الديمقراطية وحرية سوق العمل، ومحاولة تأصيل ثقافات المجتمعات المختلفة، الأمر الذي يستوجب إحياء دور المؤسسات المجتمعية، وإعطائها الفرص الكاملة لتشخيص مشكلاتها والتخطيط لمستقبلها .

لذا تهتم الحكومات والمجتمعات المعاصرة بمشاركة المؤسسات والهيئات والمنظمات المجتمعية المختلفة فى تحسين جودة التعليم وتنمية المجتمع فى مجالات الحياة المختلفة .

وينظر للجامعة على أنها إحدى أهم مؤسسات المجتمع التربوية، فهي جزء مهم منه، ووجدت لكي تعمل مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى على تلبية حاجاته وتقديم الخدمات التي يحتاج إليها، بحيث تسهم بالنهاية فى عملية التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال أدوارها المحددة ووظائفها المختلفة، فلقد نشأت من رحم المجتمع وتعمل على تقديم خدماتها له وكذلك يستقبل المجتمع خريج الجامعة وهو مطالب بأن يوفر له فرص

العمل التي تساعده على تكوين أسرة كنواه لإمتداد هذا المجتمع وإستدامته ومن هنا فالعلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة وثيقة لا تنقطع ما دامت الدولة قائمة .

فالمشاركة هي " الأنشطة التطوعية التي يقوم بها الأفراد والجماعات لتغيير الظروف الصعبة والتأثير في السياسات والبرامج التي تؤثر في طبيعة معيشتهم أو معيشة الآخرين(1) وبالتالي تعبر المشاركة المجتمعية Community Participation عن رغبة وإستعداد المجتمع المحلي في المشاركة بفعالية في الجهود الرامية إلى تحسين التعليم وزيادة فعاليته وتحقيق الأهداف التعليمية المرجوه.(2) مما يعنى أنها تعاون وإتصال مشترك بين فئة وفئة أخرى تجمعهم مشاريع وخطط وعمليات وأنشطة وبرامج مشتركة، والغاية منها تحقيق التواصل والتعاون بين الشركاء من أجل إيجاد الحلول المناسبة لمجموعة العوائق والمشاكل والأنشطة المتضمنة في هذه العلاقة.(3)

بهذا أصبحت جودة العملية التعليمية والمشاركة المجتمعية من أهم القضايا التي تسعى الدولة الى تحقيقها، مما جعل التعليم الجامعي تحت ضغوط متزايدة للحاق بركب التطور العلمي، ولأسيما أن مؤسسات التعليم العالي والجامعي احد الركائز المنوط بها إعداد وتأهيل القوى البشرية والكوادر المتخصصة فى المجالات المختلفة، وتأهيلهم بما يفي بمتطلبات التنمية الشاملة واحتياجات المستقبل.

وقد أكد المنتدى الاجتماعي العالمي الذي عقده منظمة اليونسكو في السنغال عام 2002 علي وجوب مشاركة المجتمع -أفراداً ومؤسسات - في تطوير التعليم وإدارته، بجانب تقديم الخدمات والاشتراك في صياغة السياسات التعليمية، حيث إن التعليم موضوع اجتماعي يهم كل مواطن (4)، ولذلك أكد تقرير التنمية البشرية لعام 2003 علي أن المشاركة المجتمعية في التعليم وغيره من الأنشطة التنموية غدت تمثل خياراً استراتيجياً، وطلباً ضرورياً في عصرنا الراهن. (5).

أولاً: الإحساس بالمشكلة:

نبع الإحساس بمشكلة البحث الحالي من خلال الاطلاع على الأدبيات والدراسات والبحوث وتوصيات المؤتمرات ، ويتضح ذلك مما يلي:

أ) توصيات المؤتمرات والندوات المتخصصة:

مما يؤكد مشكلة البحث توصيات بعض الندوات والمؤتمرات ومنها:

- مؤتمر التعليم في مصر " نحو حلول إبداعية والذي تنظمه " مؤسسة أخبار اليوم " بالتعاون مع جامعة القاهرة 8 مايو 2017 بفندق الماسة والذي اوصى :-

○ تشجيع المشاركة المجتمعية والبحث الدائم عن مبادرات وحلول ابتكارية لمشكلات التعليم في كل مراحلها وذلك باستمرار تلقى المقترحات والتوصيات عن طريقة طرح مسابقات وجذب وتشجيع الشباب لمزيد من المشاركة وفقاً لشروط المسابقة وإعطاء هذه المسابقة بعداً وطنياً ومعنى تطوعياً يعكس اهتمام كل الفئات بتطوير التعليم.

1) Gamble, D., & Weil M.: citizen participation in Encyclopedia of social work, 03th Edition, N.Y, NASW,1995,pp2-4

2) عبد الله بيومي :التعليم المجتمعي للأطفال(متطلبات التحقيق)، المنصورة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، 2009، ص 66

3) أحمد محمود أحمد، دور الجامعة فى خدمة المجتمع، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية ، ع 31، 2002، ص ص 1 - 25

4) Forum, <http://www.unesco.org/rmost/wsf/wsf/eng1ishatelier,3.html>, 2002 p. 1,

5) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي : تقرير التنمية البشرية مصر 2003 ، القاهرة، 2003 ، ص 6

- بناء الشراكات والتحالفات بين مختلف قطاعات المجتمع من الحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لدعم إصلاح التعليم وتطويره.
- المؤتمر الدولي العلمي الثالث للمسؤولية المجتمعية تحت شعار "التعليم مسؤولية مجتمعية في ظل المتغيرات والأزمات" 6-8 مايو 2018 بقطر، وسعى المؤتمر بالأساس إلى تنمية ونشر ثقافة المسؤولية المجتمعية في مجال التعليم في البلدان العربية من خلال المشاركات البحثية المختلفة والاستفادة من التجارب العملية والممارسات والنماذج المبتكرة للمسؤولية المجتمعية المعنية بدعم التعليم في ظل التحولات والأزمات التي تشهدها المنطقة العربية. كما يسعى المؤتمر إلى تقييم واقع المسؤولية المجتمعية في دعمها لمؤسسات التعليم العربية والتعرف على التشريعات والقوانين الداعمة للمسؤولية المجتمعية نحو التعليم ومؤسساته في الدول العربية. ويرمي المؤتمر كذلك إلى الاستفادة من مقترحات وخطط استشرافية لتفعيل وترسيخ المسؤولية المجتمعية في مجال التعليم في الدول العربية كما هو الحال بالعديد من البلدان الغربية.
- منتدى الشراكة المجتمعية الخامس في مجال البحث العلمي تحت عنوان : الأدوار التكاملية لمؤسسات المجتمع لتحقيق رؤية المملكة 2030 والذي نظمتها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية خلال الفترة 17 - 18 أكتوبر 2017 بالمملكة العربية السعودية ، ومن اهم التوصيات ضرورة تفعيل الشراكة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة والعمل على تطويرها لأنها أصبحت مطلباً هاماً لتطوير المخرجات التعليمية بما يتناسب مع مدخلات التعليم احتياجات سوق العمل وطبيعية المجتمع في الوقت الحالي، وتفعيلها على أرض الواقع بما يتلائم مع وظروف الأسرة وأولياء الأمور للقيام بدورهم المنوط بهم في العملية التعليمية، والاستفادة من خبرات أولياء الأمور في شتى الجوانب، وتعميق العلاقة بين الأسرة والمدرسة والاستفادة من خبرات أولياء الأمور ونشر ثقافة الشراكة المجتمعية وأهميتها، وتلبية احتياجات العملية التعليمية كأحد آليات التنمية المستدامة التي إستوجبت نشر ثقافة الشراكة المجتمعية واهتمام المجتمعات الآن بالتعليم ووضع ضمن أولوياتها والتزاماتها وبرز ذلك في رؤية المملكة العربية والتي أعلنت عن ضرورة تفعيل دور الآباء في العملية التعليمية، وطرح العديد من المبادرات والبرامج التي تعمل على تنمية الوعي بعملية الشراكة المجتمعية وأهميتها في تحقيق رؤية المملكة.
- (ب) الدراسات التي تناولت المشاركة المجتمعية ونظم الجودة في التعليم ومنها :
- دراسة سعيد وآدم (2016) (1) : بعنوان "تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم العالي"
- هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح في تطور دور الجامعات السودانية لتطبيق وظيفة خدمة المجتمع، في ضوء المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم العالي التي أعدتها الهيئة العليا للتقويم والإعتماد التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في السودان،
- أشارت الدراسة إلى أهمية المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم العالي في الإطار المؤسسي بالتركيز على المجال الخاص بخدمة المجتمع والذي جاء في محورين: الأول إدارة خدمة المجتمع، والثاني برنامج خدمة المجتمع، ووضع تصور لآليات تطبيقية لوظيفة خدمة المجتمع للجامعات السودانية من خلال ضرورة نشر ثقافة الجودة، وتطوير خدمة المجتمع بالجامعات السودانية، وضرورة توفير الدعم المادي الحكومي للجامعات لتنفيذ برامج خدمة المجتمع، ومنح جائزة سنوية من وزارة التعليم العالي لأفضل جامعة تنفذ برنامج لخدمة المجتمع السوداني.
- دراسة حسن (2018) (2) : بعنوان "تفعيل المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم العام وتنمية المجتمع في ضوء بعض الخبرات الدولية"

¹ فيصل سعيد، بشرى آدم، تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم العالي،

المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، 11 -9 فبراير، الزرقاء، الأردن، 2016

² (رجب عليوه على حسن، تفعيل المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم العام وتنمية المجتمع في ضوء بعض الخبرات الدولية، مجلة

كلية التربية، جامعة اسيوط، مج34، ع12، 2018، ص ص 1-94

استهدف البحث وضع آليات تفعيل المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم وتنمية المجتمع في ضوء بعض الخبرات الدولية .

وقد اشتمل الإطار العام للبحث علي المقدمة، المشكلة، الأهداف، الأهمية، المنهج وخطوات البحث، كما اشتمل علي ثلاثة محاور تناول المحور الأول المشاركة المجتمعية في التعليم (مفهومها، أهدافها، أهميتها، التحديات والمعوقات التي تواجهها وتقديم بعض الحلول لمواجهتها) ، وتناول المحور الثاني الخبرات الدولية في مجال المشاركة المجتمعية في التعليم ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك، البرازيل، الهند، ماليزيا، استراليا، اليابان، اندونيسيا، سيرلانكا، إثيوبيا. وقد تناول المحور الثالث آليات تفعيل المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم وتنمية المجتمع في ضوء بعض الخبرات الدولية، وهذه الآليات يتم عرضها في محاور كما يلي:

(مجالس الآباء) أولياء الأمور (والأمناء والمعلمين، منظمات ومؤسسات المجتمع المدني، أجهزة الإعلام المهمة بالتعليم وكل أطراف المجتمع ومؤسساته. واختتمت الدراسة بالتوصية بضرورة تفعيل آليات المشاركة المجتمعية لهذه الخبرات الدولية حيث تعد ضرورة هامة وملحة؛ لتحسين جودة التعليم وتنمية المجتمع.

- دراسة نافارتي وآخرين (Navarrete , et al) (٢٠١٢) (1) : بعنوان " تحليل مبدي للمسؤولية المجتمعية في الجامعات التشيلية"

هدفت الدراسة إلى صياغة مفهوم المسؤولية المجتمعية الجامعية بما يتناسب مع النظرة المجتمعية التشيلية ، وتوصلت الدراسة إلى تصور لأبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات بناء على تأثيراتها الاستراتيجية وهي: (المجتمعي؛ والمؤسسي؛ والمعرفي؛ والبيئي) ، كما توصلت الدراسة إلى أن الجامعات التشيلية غير ملتزمة بالمسؤولية المجتمعية من وجهة نظر الطلاب والأساتذة، كما يرى الطلاب أن الجامعات تركز على الجوانب النظرية التقليدية على حساب ترسيخ القدرات العملية والمعرفية في المناهج الرسمية. ويرى 35% من أفراد الدراسة أن الجامعات تضطر للمشاركة في ممارسات المسؤولية المجتمعية نتيجة تعرضها لضغوط خارجية، فيما يرى ٣٠% منهم أنه لتعزيز سمعتها، في حين أن 15% منهم يرون أنه فقط لكون الجامعات تعتبر هذه الممارسات نمط سائد لا بد من مسابرتها

ثانياً: مشكلة البحث :

تلعب المشاركة المجتمعية دوراً مهماً في تطوير التعليم وتحسين مخرجاته، حيث أصبح هناك وعي كبير بأهمية التعليم، ودوره الجوهرية، في إحداث التنمية والتطور البشري والعمري والحضاري في حياة الأمم والشعوب التي أمنت به وفعلت دوره في البناء الحضاري للمجتمع، لتحصد ثمار ذلك من خلال تطور وتنمية مجتمعاتها واقتصادياتها .

ولا خلاف على أن للجامعة دورها المعروف والتميز أهمية وفقاً لمتغيرات العولمة وغيرها من المتغيرات، لا يمكن أن يتحقق إلا بشراكة مجتمعية تسهم في نمو هذا الدور وتعظم من موارده.

ومع الإتجاه المتميز للمؤسسات الجامعية نحو تحقيق الجودة في التعليم، فلقد سعت كلاً منها نحو تبنى المعايير التي تضمن لها الاعتراف المحلي أو الأقليمي أو الدولي وبالتالي فإن الأمر يدعو إلى البحث والتقصي حول ما هي درجة إهتمام المواصفات المحلية والعربية والدولية بالمشاركة المجتمعية في مضمون المعايير.

ومن هنا تتمثل المشكلة التي يسعى البحث الراهن نحو مناقشتها مناقشة تحليلية في الإجابة عن التساؤل التالي :
ما هي درجة الإهتمام بالمشاركة المجتمعية للمؤسسات الجامعية من منظور نظم الجودة؟

ثالثاً: هدف البحث :

¹) Navarrete, E. E, Rojas, J. P. S., & Pantoja, J. I. A. (2012) Preliminary analysis of social responsibility inside Chilean universities. African Journal of Business Management, 6(42), 10625–10633.

يتلخص الهدف الرئيسى من البحث الراهن فى عرض إهتمامات نظم الجودة المحلية والإقليمية والعالمية بالمشاركة المجتمعية كأحد آليات ضمان الجودة.
رابعا: أهمية البحث :

- توضيح المشاركة المجتمعية فى مواصفة الأيزو 26000
- التعرف على المشاركة المجتمعية كأحد المقومات الرئيسية فى معايير المجلس العربى لضمان الجودة والإعتماد.
- التعرف على المشاركة المجتمعية كمتطلب فى نجاح تطبيق معايير ضمان الجودة والإعتماد المصرى فى إصدارها الثالث يونيو 2015.
- المقارنة بين النماذج الثلاثة السابق الإشارة إليها فى تناول المشاركة المجتمعية.

خامساً: مصطلحات البحث

(أ) المشاركة المجتمعية Community Participation

- المعنى اللغوى: جاء فى مختار الصحاح كلمة (شاركه) أى صار شريكه، واشتركا فى كذا أو تشاركا والشريك هو (مشاركة غيره فى شئ ما) (1)

وفى اللغة الانجليزية يعرف (كينج) King المشاركة Participation بأنها (مصالح مشتركة أو علاقات تعاقدية مبنية على اتفاقيات متبادلة استجابة للأولويات المتعلقة بالتنمية مع تحقيق مبدأ الشفافية Transparency والمحاسبية Accountability والتنسيق بين جميع المشاركين فى عملية التنمية.

فهى تعنى مشاركة ومرادفتها Taking Part أى يكون له دور أو نصيب أو جزء أو قسم أو حصة . (2)

- المعنى الاصطلاحي: يقصد بالمشاركة المجتمعية مشاركة فئات المجتمع المختلفة (أولياء الأمور، والمجتمع المدني والعلماء والإعلاميون... إلخ) فى بناء المعرفة، وإثراء المنهج (منهج التعليم) كما تعنى أيضاً رغبة المجتمع واستعداده فى المشاركة الفعالة فى جهود تحسين التعليم وزيادة فعالية المؤسسة التعليمية فى تحقيق وظيفتها التربوية (3)

(ب) مفهوم الجودة : Quality

مفهوم جودة المنتج أو الخدمة بصفة عامة من المفاهيم الدينامية التي يوجد لها مدى واسع من التعريفات نظراً لتعدد متغيراتها وتنوعها، وهذا ما قد يؤدي إلى حدوث ارتباك واضطراب في تحديد المفهوم، وفي التعليم الجامعي بصفة خاصة فإن المفهوم يزداد تعقيداً أو مراوغة بما يحتويه التعليم الجامعي من عناصر متنوعة ومتداخلة.

وعرف 2001 Dagett الجودة بأنها صفة أو درجة تميز في شيء ما وتعنى درجة امتياز لنوعية معينة من المنتج (4).

والجودة حسب رأي 2001 Foster بأنها تعبر عن درجة التألق والتميز وكون الأداء ممتازاً وكون خصائص المنتج

¹ (وزارة التربية والتعليم : المعجم الوجيز ، القاهرة ، مجمع اللغة العربية ، 2004 ، ص ص 341 ، 342 .

² (King, K., "Changing International Aid To Education: Global Patterns and National Contexts" , Paris, UNESCO,1999, P. 17

³ (نادية يوسف جمال الدين وآخرون : المشاركة المجتمعية لتطوير مدارس الفصل الواحد ، دار المنظومة ، العلوم لآتربوية ، مج 23 ، 24 ، مصر ، 2015 ، ص 642 .

(4) Dagett, A., 2001, Total quality Management, ICIF, International center for leadership in Education Rexford NY p. 17.

ممتازة عند مقارنتها مع المعايير الموضوعية من منظور المنظمة أو من منظور الزبائن(1).

ويُعرف آخر الجودة بأنها قدرة المنتج المطلوب تقديمه للعميل لإشباع متطلباته ورغباته.

كما يُعرف آخر الجودة بأنها تعني التحسين المستمر في عملية تقديم الخدمة للطلبة في مؤسسات التعليم الجامعي، بما يؤدي إلى تلبية احتياجاتهم وتوقعاتهم وصولاً إلى تحقيق أهدافها التعليمية في تزويد المجتمع بخريجين ذوي جودة عالية(2).

ويرى ديمينج أن الجودة ممكن تحقيقها عن طريق تحسين العملية بحيث تسهم في زيادة تماثل مخرجات الإنتاج وتقليل الأخطاء والازدواجية في العمل، كما تسهم في تقليل ضياع الوقت والموارد وأوقات العمالة، وبالتالي زيادة الإنتاجية بمجهود أقل، ومن هذا المنطلق يؤكد أن الجودة عبارة عن تخفيض مستمر للخسائر وتحسين مستمر للجودة في جميع النشاطات(3).

جودة التعليم Quality of Education

جودة التعليم يقصد بها (مجموعة المعايير والإجراءات والقرارات التي يهدف تنفيذها إلى تحسين البيئة التعليمية بحيث تشمل هذه المعايير المؤسسات التعليمية بأطرها وأشكالها المختلفة، والهيئة التدريسية والإدارية وأحوال الموظفين الذين لهم علاقة مباشرة بالمنظومة التعليمية). (4)

سادساً: تساؤلات البحث :

يسعى البحث الراهن للإجابة عن التساؤلات التالية :

- (1) ما هي درجة إهتمام معايير مواصفة الأيزو 26000 بالمشاركة المجتمعية ؟
- (2) هل تعتبر المشاركة المجتمعية أحد المقومات الرئيسية في معايير المجلس العربي لضمان الجودة والإعتماد ؟
- (3) إلى أي حد تعتبر المشاركة المجتمعية مطلب في نجاح تطبيق معايير ضمان الجودة والإعتماد المصري في إصدارها الثالث يونيو 2015؟

سابعاً: منهج البحث

أستخدم الباحث المنهج الوصفي في عرض مؤشرات إهتمام منظومات الجودة بقضية المشاركة المجتمعية.

ثامناً: ما هية المشاركة بين الجامعة والمجتمع

يعتبر مصطلح الجامعة المشاركة مجتمعياً مصطلحاً يشير إلى جامعات يتم فيها التركيز على المشاركة المدنية والمجتمعية للجامعة بإعتبارها أحد مهامها الرئيسية، ويتجسد ذلك في قيمها المحورية، ورسالتها ورؤيتها، وأهدافها الإستراتيجية، وهي جامعة لها برامج واضحة المعالم للمشاركة المجتمعية والمدنية، من خلالها يشارك طاقم العمل الإداري، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب في أنشطة للبحث العلمي، وخدمة المجتمع، والبيئة المحيطة وذلك بهدف تحقيق المنفعة المتبادلة لكل من الجامعة والمجتمع على حد سواء وتعتمد هذه الجامعات على توظيف ممارسات وأساليب قيادية محددة ومخصصة وفقاً لطبيعة عمليات المشاركة ما بين الجامعة والمجتمع.(5)

-
- (1) Foster, Thomas: Managing Quality: An integrative Approach, Prentice Hall, New Jersey, 2001.
 - (2) Hartly, R & Virkus, S. (2003): "Approaches to Quality Assurance and Accreditation of LIS programs: Experiences from Estonia and United Kingdom". Journal of Education for Information, Vol. 21, 31 – 48.
 - (3) Deming E. W. Out of the crisis, Journal of Organizational Behavior Management Vol. 10, 1989.

(4) صابرين السعو : مفهوم جودة التعليم ، 2016 ، ص 2 متاح على الانترنت <http://mawdoo3.com>

- (5) عصام جمال سليم غانم، الجامعات المشاركة مجتمعياً "المفهوم، والأبعاد، والقيادة: دروس مستفادة من الخبرات الدولية، مجلة البحث العلمي في التربية ، جامعة عين شمس، ع16، ج5، 2015، ص ص 163-138

مما يعنى أن المشاركة بين الجامعة والمجتمع تتمثل فى مجموعة الممارسات الي تقوم بها الجامعة من شراكة مع أصحاب المصالح، وتقديم خدمات للمجتمع مستفيدة فى ذلك من مواردها، وكذلك عمليات الاتصال بمؤسسات وجمعيات المجتمع من أجل تطوير الأداء بتلك الجامعات (1) وتتمثل طبيعة المشاركة بين الجامعة والمجتمع فى الأتى:

- عملية التفاهم والتعاون وتقديم المشاورات وتبادل الآراء والمقترحات المتعلقة بالعملية التعليمية ما بين قيادات الجامعة وأفراد المجتمع المحلى بمؤسساته المختلفة، وكذلك تبادل الخبرات والزيارات وتقديم الدعم الذي تحتاجه الجامعة لتحقيق رسالتها (2)
 - التعاون المشترك بين أطراف تربوية وأطراف أخرى سواء أكانوا من داخل المؤسسة التعليمية أو من خارجها تجمعهم مصالح مشتركة، لتحقيق التواصل اللغوى والثقافى والحضارى بين المتشاركين، أو المشاركة من أجل إيجاد الحلول المناسبة لمجموعة من الوضعيات والمعوقات، والمشكلات التي تواجهها هذه الأطراف (3)
 - التساوي فى الحقوق والواجبات بين الجامعة وأصحاب المصالح، وتبادل المنافع والمزايا والخدمات، وتمثيل المجتمع - تمثيلاً حقيقياً - فى مجالس الجامعات ولجانها المتخصصة (4)
 - وفى مجملها هى جسور من العلاقات والثقافات والمفاهيم المشتركة والتبادلية التي تهتم بالإرتقاء والنهوض بالتعليم كمؤسسة مترابطة بغرض تفعيل الدور الذى تقوم بها المؤسسة التعليمية فى المجتمع من سياسة ذات إطار أخلاقى لأداء مجتمع الجامعة من طلبة، وطاقم تدريس، وإداريين، وموظفين (5)
- ويعقب الباحث** أنه مما سبق ومن خلال تناول العلماء والمفكرين لمفهوم المشاركة المجتمعية للجامعات على أنها علاقة تبادلية بين طرفين الأول هو المجتمع بما يحتويه من مؤسسات مجتمع مدنى وأفراد والطرف الثانى هو الجامعة وفيما بينهما العلاقة التبادلية بهدف واحد ألا وهو تطوير العملية التعليمية بما يعود على المتعلمين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ككل، وتحقق هذه العلاقة التبادلية من خلال ما توفره الجامعة من إتاحة وما يوفره المجتمع من عمليات تطوع وما تهيئه القوانين من أحكام وقواعد تيسر قيام هذه العلاقة .
- تأسعاً: المشاركة المجتمعية فى المواصفة الدولية أيزو 26000
- تعرف المواصفة الدولية (أيزو 26000) بأنها "وثيقة إرشادات حول المسؤولية الاجتماعية لإستخدامها من جميع المنظمات فى القطاعين العام والخاص، فى الدول المتقدمة والنامية وتساعدهم فى جهودهم الرامية للعمل بأسلوب مسئول اجتماعياً، والذي يطلبه المجتمع بطريقة متزايدة. وتم إعداد هذه المواصفة بواسطة خبراء من أكثر من 80 دولة و40 منظمة عالمية وإقليمية وصدرت فى 2010/11/1. (6)

1 (أحمد عبد المعبود أبو زيد ، المشاركة المجتمعية كمدخل لتطوير أداء المدارس الثانوية فى ضوء المعايير القومية للتعليم :

دراسة ميدانية بمحافظة دمياط ، المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية، ع3، 2016

2 (سماح رشاد إبراهيم، دور مجالس الآباء والمعلمين فى المدارس الابتدائية .رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عن شمس، القاهرة، 2004 ، ص11 ، 2004

3 (محمد الدريج، الشراكة التربوية وتطبيقاتها فى التعليم، عمان، عالم الكتب للنشر والتوزيع، 2008، ص 55

4 (طلال بن عبد الله المالكى، المشاركة المجتمعية، -<https://nyuad.nyu.edu/ar/about/community>

engagement.html، 2018-4-3

5 (زينب سمير محمد، تفعيل الشراكة المجتمعية لدى رؤساء الاقسام فى الجامعات الأردنية الخاصة من وجهة نظر أعضاء

هيئة التدريس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التربوية، جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص 1- 87

6 (مقدم وهيبية، .تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال فى الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية على عينة من

مؤسسات الغرب الجزائري، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر،

- حيث تم الإتفاق من خلال مجموعة العمل على وضع مكونات مواصفة التقييس العالمية الإيزو 26000، على سبعة بنود أساسية وعدة ملاحق كما يلي (1)
- **البند الأول:** يقوم بتعريف وتحديد المحتوى الذي تغطيه المواصفة والقيود والاستثناءات.
 - **البند الثاني:** يحدد معاني المصطلحات الرئيسية المستخدمة في هذه المواصفة باعتبار أنها أساسية وتهتم لفهم المسؤولية المجتمعية.
 - **البند الثالث:** يصنف السياق التاريخي والمعاصر للمسؤولية المجتمعية والعوامل والظروف التي تؤثر في تطورها.
 - **والبند الرابع:** يعطي دليلاً إرشادياً حول مبادئ المسؤولية المجتمعية والمستخدم من مصادر متنوعة كقابلية للمساءلة والشفافية والسلوك الأخلاقي واحترام مصالح الأطراف المعنية واحترام سلطة القانون والأعراف الدولية وحقوق الإنسان.
 - **البند الخامس:** يتناول ممارستين أساسيتين للمسؤولية المجتمعية تتمثل أولاً باعتراف المؤسسة بمسؤولياتها المجتمعية من خلال الإفصاح عن تقاريرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع والبيئة، وثانياً بكيفية التصدي لهذه التأثيرات وتحديد الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة وإشراكهم وتحقيق متطلباتهم في إطار المسؤولية المجتمعية.
 - **البند السادس:** أكبر بنود المواصفة وأهمها ويتناول سبعة مجالات أساسية وهي: الحوكمة المؤسسية وحقوق الإنسان وممارسة العمال والبيئة الممارسات التشغيلية العادلة وقضايا المستهلك ومشاركة وتنمية المجتمع. وتتضمن مواصفة الأيزو 26000 سبعة مجالات رئيسية في البند السادس من المواصفة هي: الحوكمة المؤسسية، حقوق الإنسان، ممارسات العمل، البيئة، الممارسات التشغيلية العادلة، قضايا المستهلك، مشاركة وتنمية المجتمع (2)
 - **والبند السابع والأخير** فيقدم توجيهاً عملياً بشأن تطبيق وإدماج المسؤولية المجتمعية في المؤسسة ويشمل السياسات والممارسات والمناهج وتحديد الموضوعات الأساسية وكيفية التواصل الفاعل بكل الأطراف المعنية المتعلقة بنتائج المؤسسة.(3)
- عاشراً: المشاركة المجتمعية في معايير المجلس العربي لضمان الجودة
- تأسس إتحاد الجامعات العربية بموجب قرار رقم 2056 في 30 / 9 / 1964 الصادر من مجلس جامعة الدول العربية بناءً على توصية لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية، وتم انشاء أمانة مؤقتة للإتحاد في القاهرة في عام 1965 ، وعقد أول إجتماع للمؤتمر العام للإتحاد عام 1969 حيث تحولت الأمانة المؤقتة إلى أمانة عامة دائمة وكان عدد الجامعات المؤسسة والعاملة حينها (23) جامعة عربية. وفي عام 1984 نقل المقر العام للأمانة العامة للإتحاد إلى مدينة عمان في المملكة الأردنية الهاشمية.
- والهدف الأساس للإتحاد هو دعم الجامعات العربية في إعداد الإنسان القادر على خدمة أمته العربية وتحقيق تطلعاتها، وذلك بالعمل على أن تلتزم الجامعات العربية بالقيم النابعة من عقيدة الإسلام ورسالته الخالدة، وتطبيقها فكرياً وعملاً لتحقيق هذا الهدف بجميع الوسائل المشروعة.
- وانطلاقاً من توجهات اتحاد الجامعات العربية منذ نهاية التسعينات من القرن الماضي قام إتحاد الجامعات العربية بتدشين مجلس ضمان الجودة والإعتماد للجامعات العربية من منطلق حرصه على توفير كل مقومات التطوير المستمر للتعليم لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية وإجراء البحوث وخدمة المجتمع وتطوير الأداء الجامعي والارتقاء بخريجي الجامعة إلى مستوى التميز والقدرة التنافسية العالية(4)،

¹ (مركز الإيزو ، المشاركة في المواصفة القياسية الدولية المستقبلية إيزو 26000 حول المسؤولية الاجتماعية، أول يوليو، بتمويل سيدا " الهيئة السويدية للتعاون الدولي"، السويد. (2006).

² منظمة الآيزو الدولية (المواصفة القياسية الدولية آيزو 26000: دليل إرشادي حول المسؤولية المجتمعية، المكتب التنفيذي الإداري، الأمانة المركزية، جنيف، سويسرا(2012).)

³ (مركز الإيزو ، المشاركة في المواصفة القياسية الدولية المستقبلية ، مرجع سبق ذكره

⁴ دليل ضمان الجودة والإعتماد للجامعات العربية 2008

وقد وضع مجلس ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية أحد عشر محور لتمكين الجامعات والمعاهد العربية عند تبني تلك المحاور من المنافسة على المستوى العربي وتلك المحاور هي:

المحور الأول: رؤية ورسالة وأهداف المؤسسة

المحور الثاني: القيادة والتنظيم الإداري

المحور الثالث: الموارد ويتضمن (الموارد المادية والفنية، الموارد البشرية، الموارد التقنية، الموارد المالية)

المحور الرابع: أعضاء هيئة التدريس

المحور الخامس: شؤون الطلبة

المحور السادس: الخدمات الطلابية

المحور السابع: البرامج الأكاديمية، طرائق التدريس ومصادر التعلم، الكتاب الجامعي

المحور الثامن: البحث العلمي

المحور التاسع: خدمة المجتمع

المحور العاشر: التقويم

المحور الحادي عشر: الاخلاقيات الجامعية

ومن خلال السرد السابق نلاحظ أن معايير إتحاد الجامعات العربية قد أفردت محورا خاصا بخدمة المجتمع وحددت للجامعة / الكلية / المعهد المتقدم للإعتماد عدد من الواجبات تجاه المجتمع تتمثل في الأتي:

- 1- توفر خطة لخدمة المجتمع وتعمل على توفير الظروف المناسبة لتطبيقها.
 - 2- تخصص وحدة علمية لإدارة وتعزيز العلاقة مع مؤسسات المجتمع المحلي والاقليمي وسوق العمل .
 - 3- تنشئ مراكز متخصصة لخدمة المجتمع مثل مراكز التعليم المستمر والمكاتب الاستشارية والعيادات الطبية والمراكز الزراعية والبيطرية ومراكز خدمة المجتمع الريفي التي تستهدف المرأة بشكل خاص.... وغيرها.
 - 4- تسهم في اقامة المعارض والندوات العلمية والثقافية والتنمية والتدريبية وتصدر المجالات الثقافية وتطور التقنيات والبرامج الحاسوبية وتقدم الدراسات والاستشارات لمؤسسات المجتمع العام والخاص.
 - 5- تستحدث التخصصات الجديدة لمواكبة المستجدات العلمية وتلبية حاجات المجتمع.
 - 6- تسهم مع مؤسسات المجتمع في تنفيذ المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية.
 - 7- تحتفظ بعلاقات عمل وروابط قوية مع مؤسسات المجتمع المحلي والعربي والعالمي من خلال توثيق علاقاتها مع المنظمات والاتحادات والروابط العلمية المختلفة.
 - 8- تبرم الاتفاقيات العلمية والبحثية وتبادل الزيارات مع المؤسسات المماثلة في العالم.
- مما يؤكد أن معايير إتحاد الجامعات العربية قد تناولت بشكل واضح ومحدد الدور الواجب على الجامعة تأديته من خلال تخطيط وتنشيط أنشطة مجتمعية فعالة.

حادي عشر: المشاركة المجتمعية في معايير ضمان جودة التعليم والإعتماد المصرية

أنشئت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بالقانون رقم (82) لسنة 2006 برئاسة الجمهورية، وينص على أن هذه الهيئة تتمتع بالاستقلالية وتكون لها الشخصية الاعتبارية العامة، وتتبع رئيس مجلس الوزراء، ويكون مقرها مدينة القاهرة، وللهيئة أن تنشئ فروعاً لها في المحافظات. كما أصدر السيد/ رئيس الجمهورية قراراً رقم 25 لسنة 2007 بإصدار اللائحة التنفيذية لهذا القانون. تعد الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد إحدى الركائز الرئيسية للخطة القومية لإصلاح التعليم في مصر، وفي سبيل قيام الهيئة بدورها المنوط وهو إصدار المعايير القومية لضمان الجودة في التعليم فلقد تعددت الإصدارات حتى وصلت عام 2015 إلى أثنى عشر معياراً يعرضها الباحث فيما يلي بمزيد من التفصيل كونها المعايير القومية الحاكمة لمؤسسات التعليم العالي المصري والتي ينبغي على كافة المؤسسات المصرية الالتزام بها وفقاً لنص القانون 82 لسنة 2006، وفيما يلي تحليلاً لمعايير ضمان الجودة والإعتماد مع إشارة لدور المشاركة المجتمعية في كل منها

معييار (1) التخطيط الاستراتيجي: نص المعيار على "أن يكون للمؤسسة رؤية ورسالة واضحة ومعلنة ، شارك في وضعها الأطراف المعنية، وتعبّر عن دورها التعليمي والبحثي والمجتمعي، ولها خطة إستراتيجية واقعية وقابلة للتنفيذ تتضمن أهدافاً محددة ، تتسق مع إستراتيجية الجامعة".⁽¹⁾

¹ دليل معايير ضمان الجودة والإعتماد الإصدار الثالث ، يونيو 2015

مما يعنى أن المخطط لمعيار التخطيط الإستراتيجى قد أزم المؤسسات التعليمية بضرورة مشاركة الأطراف المعنية (أولياء الأمور، ممثلى منظمات سوق العمل، الهيئات، منظمات المجتمع المدنى) فى عمليتين رئيسيتين الأول هو تحديد نقاط القوة والضعف والثانى هو صياغة الرؤية والرسالة والذان يحددان توجهات المؤسسة الجامعية فى المستقبل.

معيار (2) القيادة والحوكمة: نص المعيار على "أن يكون للمؤسسة قيادات مؤهلة، يتم اختيارها وتنمية قدراتها وتقييم أدائها وفقاً لمعايير موضوعية، وتلتزم المؤسسة بالنزاهة والمصداقية والشفافية والأخلاقيات المهنية انطلاقاً من قيم جوهرية. وللمؤسسة هيكل تنظيمى يلائم حجم ونوع أنشطتها، بما يضمن تحقيق رسالتها وأهدافها، ولها توصيف موثق لكل الوظائف، يحدد بوضوح المسؤوليات والإختصاصات". (1)

وإن كان نص المعيار لم يشير بوضوح لقضية الشراكة المجتمعية إلا أن مؤشرات المعيار قد أئزمت المؤسسة الجامعية بوجود تمثيل للأطراف المجتمعية فى المجالس الرسمية سواء مجلس الإدارة أو مجلس وحدة ضمان الجودة أو مجالس الأقسام أو لجنة خدمة المجتمع والبيئة وضورة أن يكون لهم دور فاعل فى صنع القرار داخل المؤسسة وهذا ما ينطلق بالمعيار نحو مفهوم الحوكمة.

معيار (3) إدارة الجودة والتطوير نص المعيار على "أن يكون للمؤسسة نظام لإدارة الجودة وتوفر له القيادة سبل الدعم، وتلتزم بإجراء تقويم ذاتى شامل ومستمر، وتستعين بالمراجعات الداخلية والخارجية لضمان جودة الأداء، وتستخدم نتائج التقويم والمراجعة فى تطوير الأداء". (2)

وتمثل عملية التقويم فى الجامعة ركناً أساسياً فى منظومة التعليم الجامعى لأهميتها فى بيان مدى تحقيق الأهداف الجامعية المنشودة التى ينتظر أن تنعكس بصورة إيجابية على الطالب، وعضو هيئة التدريس، والمجتمع سواء بسواء وتعطى عملية التقويم لعناصر العملية التعليمية فى الجامعة تغذية راجعة عن الأداء التعليمى، وفاعليته ومن هنا يتم تعزيز عناصر القوة ومعالجة عناصر الضعف فى إتجاه تحسين الأداء والإرتقاء بنوعيته. (3)

ولقد حدد خبراء الهيئة القومية أن لنجاح معيار إدارة الجودة والتطوير يجب أن تقوم المؤسسة الجامعية بعملية التقويم الذاتى وهنا جدير بالإشارة إلى أن قياس آراء الأطراف المجتمعية جزء لا يتجزأ من عملية التقويم الذاتى، كما أن المؤسسة مطالبة بعملية المراجعة الخارجية التى تتوافر للمؤسسة من خلال الشراكات القائمة بين الجامعة و المؤسسات العلمية والبحثية مما يدل أيضاً أن نجاح معيار إدارة الجودة والتطوير مرتبط بشكل كبير بحجم الشراكات المجتمعية للجامعة.

معيار (4) أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة: نص المعيار على أن "للمؤسسة العدد الكافى والمؤهل من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بما يتناسب مع متطلبات البرامج التعليمية المقدمة، وبما يمكنها من تحقيق رسالتها وأهدافها وتعمل المؤسسة على تنمية قدرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وتلتزم بتقييم أدائهم وضمان قياس آرائهم".

معيار (5) الجهاز الادارى : نص المعيار على أن " للمؤسسة جهاز ادارى ملائم من حيث العدد والمؤهلات مع حجم وطبيعة أنشطة المؤسسة ويتسم بكفاءة الأداء بما يكفل تحقيق رسالتها وأهدافها، وتحرص المؤسسة على التنمية المستمرة لأفراده وتلتزم بتقييم أدائهم وضمان قياس آرائهم"

ويتوقف الباحث عند معيارى أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة ومعيار الجهاز الإدارى فى أن مجتمع المؤسسة الداخلى يتكون من هذه الفئات الثلاث وبالتالي فهم وسيلة المؤسسة القوية لمعرفة آراء وتوجهات المجتمع المحيط، كما أن المجتمع المحيط هو الذى يمد المؤسسة بهذه الفئات الثلاث مما يجعل من الأهمية بمكان الإعتماد عليهم كزخيرة أساسية فى بناء علاقات مجتمعية قوية .

معيار (6) الموارد المالية والمادية: نص المعيار على أن "المؤسسة مواردنا المالية والمادية والتسهيلات الداعمة الملائمة لطبيعة نشاطها وحجمه، بما يمكنها من تحقيق رسالتها وأهدافها، وتحرص على كفاءة استخدام تلك الموارد وتمييزها".

من خلال ذلك المنطوق يجب على المؤسسة الجامعية الساعية لتطبيق خطة مشاركة مجتمعية جيدة ان تضع المخصصات المالية لتحقيق أهداف الخطة وأن تحسن الإستفادة من تلك الموارد، كما تسعى أيضاً نحو تعظيم القدرة التنافسية لها كمؤسسة جامعية.

معيار (7) المعايير الأكاديمية والبرامج التعليمية: نص المعيار على أن "المؤسسة تتبنى المعايير الأكاديمية القومية المرجعية أو غيرها من المعايير المعتمدة بما يتناسب مع رسالتها وأهدافها، وتؤكد من توافق برامجها التعليمية مع المعايير التى تبنتها، وتتخذ الاجراءات اللازمة للوفاء بمتطلباتها، وتحرص المؤسسة على ان تلبى البرامج التعليمية المقدمة احتياجات المجتمع وسوق العمل، وتوصف البرامج التعليمية والمقررات الدراسية، وتقوم بمراجعتها وتطويرها بصورة دورية".

ويشير الباحث فى هذا الصدد إلى أن مجموعة المهارات العامة والمنقولة يكتسبها الطالب من خلال الإحتكاك المباشر مع عناصر ومفردات خارج العملية التعليمية والمقصود هى النشاطات الأخرى غير الأكاديمية وهنا نجد الربط بين أنشطة خدمة المجتمع وتنمية البيئة التى يقوم بها الطالب وبين تنمية مهاراته العامة وإكسابه القدرة بعد التخرج على التعامل مع المجتمع والقدرة على حسن التصرف فيما يتعرض له.

كما أن أنشطة خدمة المجتمع وتنمية البيئة التى يقوم بها الطالب تساعده على تنمية شخصيته وتحدث التنشأة الإجتماعية والبيئية للطالب وبنسبة ليست بالقليلة تدعم ثقافة الإنتماء للمجتمع مما يعكس على إندماج الطالب بعد تخرجه فى مشكلات المجتمع وتمنحه الرغبة فى إيجاد الحلول العملية لمواجهة تلك المشكلات والتعاون مع الآخرين لتنمية البيئة.

كما يعد توصيف البرامج والمقررات أحد محاور المعيار حيث تتطلب عملية توصيف البرامج والمقررات الإلتزام بنواتج التعلم المستهدفة للبرنامج ومنها إلى المقررات والإلتزام بالفنيات والمهارات المطلوبة فى الصياغة بهدف الخروج بوصف واضح ودقيق للبرنامج ومن ثم المقررات.

ويرى الباحث أن دور الأطراف المجتمعية هام جداً فى تلك المرحلة حيث أن المؤسسة الجامعية لها هدف أساسى وهو تلبية احتياجات سوق العمل وعلى الأخص سوق العمل المحيط وهنا يأتى دور دراسة احتياجات سوق العمل، بمعنى أنه حتى تحقق المؤسسة التكامل بين الدراسة النظرية ومتطلبات أصحاب الأعمال يجب إشراكهم فى جزء من صياغة توصيف البرامج والمقررات، ويرى الباحث من خلال إحتكاكها فى مجال عمله أهمية لهذا المعيار فى تأكيد قيمة المشاركة المجتمعية فى دمج القدرات الأكاديمية والعملية للخريج.

معيار رقم (8) التدريس والتعلم : نص المعيار على أن "المؤسسة إستراتيجية للتدريس والتعلم والتقويم يتم مراجعتها وتطويرها بصورة دورية بما يضمن تحقق المعايير الأكاديمية ويسهم فى تحقيق رسالتها وأهدافها وتحرص المؤسسة على ملائمة طرق التدريس والتعلم والتقويم لنواتج التعلم المستهدفة، وتعمل على تهيئة فرص التعلم الذاتى، وتقدم بمشاركة الجهات المجتمعية برامج التدريب التى تسهم فى إكساب الطلاب المهارات اللازمة لتحقيق مواصفات الخريج، وتوفر لتلك البرامج الموارد الملائمة وتضمن جودة تنفيذها وجدية الإشراف عليها، وتحرص على تقييم فاعليتها وتطويرها، وتحرص المؤسسة على تقويم الطلاب بموضوعية وعدالة، وبإستخدام أساليب وأدوات متنوعة تلائم نواتج التعلم وبما يدعم العملية التعليمية".

ويتركز دور الأطراف المجتمعية في هذا المعيار في أن دور الأطراف المجتمعية بالغ الأهمية في توفير فرص تدريبية لطلاب المؤسسة الجامعية بل وليس فقط توفير الفرص ولكن إتاحة فرصة التعرف على إمكانيات طلاب المؤسسة الجامعية على متطلبات سوق العمل والعكس وهو ما يعنى تطوير نواتج التعلم لمقررات المؤسسة الجامعية بما يلبي إحتياجات سوق العمل، كما أنه قد يساعد على توفير فرص عمل مناسبة لطلاب المؤسسة التعليمية.

تاسعا: معيار الطلاب والخريجون: ولقد نص المعيار على أن "المؤسسة قواعد معلنة وعادلة لقبول الطلاب يتم مراجعتها دورياً، وتعمل على جذب الطلاب الوافدين. وتلتزم المؤسسة بتقديم الدعم والإرشاد للطلاب، وتكفل مشاركتهم في صنع القرار، وتشجع الأنشطة الطلابية، وتحرص على قياس آراء الطلاب، وتعمل على إستمرارية التواصل مع الخريجين".

وتتمثل أهمية المشاركة المجتمعية في هذا المعيار في الأتى:

- القواعد المعلنة والعادلة لقبول هي العقد بين ولى أمر الطالب والمؤسسة الجامعية وولى أمر الطالب هنا هو الطرف المجتمعي لذا كان من أهم الإشتراطات هو إعلان تلك الإشتراطات وإتاحتها للجميع قبل بداية خطوات التقدم للإلتحاق بالمؤسسة الجامعية.

- قدرة المؤسسة على جذب الطلاب الوافدين: إن توحيد مساعي المؤسسة الجامعية والمجتمع بكافه عناصره ومؤسساته في توفير المناخ التعليمي المتميز وأيضا بيئة تتسم بالرقى والجودة بما يضمن جذب الطلاب الوافدين للدراسة في المؤسسات الجامعية في مصر وهو مطلب عام لما فيه من عائدات على الإقتصاد القومى وتحقيق رؤية مصر 2030.

- الأنشطة الطلابية وهو كافة الممارسات التي يمارسها الطالب لتنمية قدراته وإظهار مواهبه وإبداعاته وتهدف الى تكوين الطالب الصالح والمفيد للمجتمع والقادر على حل المشكلات التي تواجهه. وتلك الأنشطة أو الممارسات لها مردود على تحقيق الصحة البدنية واستثمار وقت الفراغ والمراد من التوضيح هنا هو أهمية تنمية العلاقات الاجتماعية بين الطالب والمجتمع وعناصره في تنمية المواطنة .

معيار رقم (10) البحث العلمى: ولقد نص المعيار على أن "المؤسسة خطة بحثية تتسق مع خطة الجامعة، وتحرص المؤسسة على توفير وتنمية الموارد اللازمة التى تمكن الباحثين من القيام بالنشاط البحثى، وتشجع التعاون والمشاركة بين التخصصات المختلفة فى مجال البحوث، وتخلق مناخاً داعماً للأنشطة العلمية".

ويتبين من نص المعيار أن الإشكالية الأولى تتمثل فى أن الخطة البحثية يجب أن تتحقق فيها شروط الخطط المتعارف عليها وأن تراعى عدد من الإشتراطات والفتيات وتتسق مع خطة وزارة التعليم العالى والبحث العلمى وخطة الدولة فى التنمية المستدامة، مما يعنى أن شرط نجاح الخطة البحثية يتوقف على مدى توافقها مع أهم المنظمات المجتمعية الممثلة فى وزارة التعليم العالى هذا بالإضافة إلى أن مؤشر توافق الخطة مجتمعياً متوقف على أن تحقق الخطة بعضاً من إحتياجات المجتمع البحثية.

- والإشكالية الثانية تتمثل فى أن تنمية الموارد اللازمة للبحث العلمى الواجب على الجامعة توفيرها يتحقق جزءاً منها من خلال الشراكة المجتمعية البحثية وفى هذا السياق تحظى جمهورية مصر العربية بأكبر عدد من المراكز البحثية فى الدول العربية حيث تتضمن (37) مركز بحثى من أصل 228 مركز متوافر بجميع الدول العربية (1) أى أن موارد البحث العلمى قد تتوافر فعليا من خلال الشراكات البحثية.

معيار (11) الدراسات العليا : ولقد نص المعيار على أن يكون "المؤسسة برامج متنوعة للدراسات العليا، لها معايير أكاديمية ، تتوافق مع المعايير القياسية الصادرة عن الهيئة، وبما يسهم فى تحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها ،

¹ (خالد وليد محمود ، مراكز البحث العلمى فى الوطن العربى : الإطار المفاهيمي - الأدوار - التحديات - المستقبل ، مركز

وتوصف المؤسسة برامج الدراسات العليا وتراجعها وتطورها دوريا، وتتأكد من إتساق نواتج التعلم المستهدفة لكل برنامج تعليمي مع مقرراته، وتوفر مصادر التعلم المختلفة، وتقرر نظاما موضوعية وعادلة لتقويم الطلاب وتحرص على قياس أرائهم".

ويعقب الباحث من وجه نظره في هذا المعيار أنه يتشابه مع معيار المعايير الأكاديمية، كما أن هذا المعيار لا ينطبق على المؤسسات الجامعية (المعاهد العليا الخاصة) التي لا يمنحها قانون تنظيم الجامعات الحق في تطبيق برامج الدراسات العليا، وقامت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد بعدم تطبيق هذا المعيار على تلك المؤسسات التعليمية.

معيار (12) المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة ونص المعيار أن "المؤسسة تحرص على تلبية إحتياجات وأولويات مجتمعها المحيط، وتعمل على تنمية البيئة، وتقوم المؤسسة بتفعيل المشاركة المجتمعية في صنع القرار وأنشطتها المختلفة، وتحرص على قياس آراء المجتمع عن الخدمات والأنشطة التي تقدمها".

وحيث أن معيار المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة هو المعيار محل البحث فسوف يتناول البحث عرض مؤشرات بمزيد من التفصيل حيث نصت على الآتي:

- 1- للمؤسسة خطة مفعلة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة.
 - 2- للمؤسسة كيانات فاعلة في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة.
 - 3- للمؤسسة أنشطة متنوعة موجهة لتنمية البيئة المحيطة بها وخدمة المجتمع تلبى إحتياجاته وأولوياته.
 - 4- للمؤسسة آليات لتمثيل فاعل للأطراف المجتمعية في صنع القرار ودعم موارد المؤسسة وتنفيذ برامجها.
 - 5- للمؤسسة وسائل مناسبة لقياس آراء المجتمع والاستفادة من النتائج في اتخاذ الإجراءات التصحيحية.
- ويرى الباحث بتحليل منطوق المعيار أنه حتى تتمكن المؤسسة من تطبيق مؤشرات وممارسات المعيار يجب أن توفر الآتي:

- وحدات داخل المؤسسة منوط بها عقد الشراكات وتفعيل انشطتها من خلال خطة مسبقة
- موارد بشرية لدعيتها وعى بقيمة تنمية المجتمع من خلال مشاركة وتلبية إحتياجاته، وموارد مادية تيسر أنشطة المشاركة ومتطلباتها.
- آلية لمشاركة المجتمع للمؤسسة الجامعية في جميع مراحل عمليات البناء والتطوير داخل المؤسسة الجامعية.

مما يعنى أن المشاركة المجتمعية بين المؤسسة الجامعية والمجتمع من أجل إحداث التنمية البيئية هو عنصر الإهتمام لهذه الرسالة، لذا فإن قوة النظام الداخلى للمؤسسة الجامعية وتطبيقها لنظم الجودة التعليمية والإدارية وتبنى القيادة بالمؤسسة مسؤوليتهم نحو المجتمع يؤهل المؤسسة الجامعية لتفعيل شراكات مجتمعية ناجحة على مختلف الأصعدة "مؤسسات صناعية وخدمية وخيرية وبحثية وتعليمية"، ومن خلال تلك الشراكات تتم عمليات التعرف على إحتياجات المجتمع وتحديد الأولويات كما يتم تغذية المؤسسة الجامعية بمتطلبات سوق العمل بالمجتمع المحيط بالمؤسسة الجامعية والذي من شأنه تطوير المنظومة التعليمية، كما تقوم المؤسسة الجامعية بممارسة مهام مسؤولياتها نحو المجتمع في صورة مجموعة من الأنشطة المتنوعة في إتجاهات مختلفة، ويوضحها الباحث من وجه نظره النابعة من طبيعة وظيفته وقراءاته المحدودة في هذا الشأن أن تلك الأنشطة منها:

- أنشطة إجتماعية تهتم بتعديل السلوك وتنمية الوعي ورفع الثقافة الحياتية في إطار جودة الحياة مثل حملات التبرع بالدم محو أمية كبار السن زيارة المؤسسات العسكرية والعلاجية ندوات تطوير العلاقة الاسرية بانائها ندوات لعلاج الإنحراف السلوكى لدى عناصر المجتمع،
- ونوع آخر من الأنشطة وهو أنشطة إقتصادية وهى تلك التى من شأنها تقديم المساعدات المادية والعينية للأفراد والمؤسسات.
- والنوع الثالث هو أنشطة بيئية تهدف لتنمية البيئة وتساعد على إحداث التوازن البيئى والحفاظ عليها مثل القياسات البيئية للمؤسسات الصناعية، عمليات التشجير والنظافة للمناطق المحيطة بالمؤسسة الجامعية، تجميل الميادين ومحطات الأنتظار ووضع صناديق القمامة...

ومما سبق عرضه يجد الباحث الترابط بين مفهوم المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة في معايير هيئة ضمان الجودة والاعتماد و محور خدمة المجتمع مما يعنى أن مفهوم خدمة المجتمع ومفهوم المشاركة المجتمعية مرادفين لبعضهما البعض وكلاهما يسعى لتحقيق التكامل مع المجتمع في علاقة تبادلية تهدف لتحقيق احتياجات المجتمع بالاستفادة من خبرات وامكانيات المؤسسة التعليمية واثراء المؤسسة التعليمية بأفكار بحثية وتوجهات للمشاريع والدراسات المطلوبة لتطوير مناهج ومقررات وبحوث المؤسسة التعليمية.

ثاني عشر: أوجه الاتفاق بين المشاركة المجتمعية للمؤسسات الجامعية في منظومات الجودة الثلاث السابق الإشارة إليها

لاحظ الباحث من العرض السابق لمنظومات الجودة ترابطا كبيرا في إتجاهات المشاركة المجتمعية وخدمة المجتمع وتنمية البيئة على مستوى المنظومات الثلاث فلقد ظهرت في نص المعيار الثاني عشر من معايير هيئة ضمان جودة التعليم والاعتماد و البعد السابع لمواصفة الأيزو 26000 باسم "مشاركة وتنمية المجتمع" وايضاً المحور التاسع في معايير ضمان الجودة والإعتماد للجامعات العربية، ويوضح الجدول التالي مقارنة بين منظومات الجودة التي تم عرضها في تطبيق المشاركة المجتمعية وتنمية البيئة:

أوجه المقارنة	مواصفة الأيزو 26000	معايير إتحاد الجامعات العربية	معايير هيئة ضمان الجودة والاعتماد
وجود خطة للمشاركة المجتمعية	تعزيز تنمية المجتمع المحلي في التخطيط لمشاريع الاستثمار الاجتماعي	توفر خطة لخدمة المجتمع وتعمل على توفير الظروف المناسبة لتطبيقها	للمؤسسة خطة مفعلة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة
وجود وحدات أو كيانات لتنفيذ الخطة		1- تخصص وحدة علمية لإدارة وتعزيز العلاقة مع مؤسسات المجتمع المحلي والاقليمي وسوق العمل. 2- تنشئ مراكز متخصصة لخدمة المجتمع مثل مراكز التعليم المستمر والمكاتب الاستشارية والعيادات الطبية والمراكز الزراعية والبيطرية ومراكز خدمة المجتمع الريفي التي تستهدف المرأة بشكل خاص	للمؤسسة كيانات فاعلة في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة
إقامة شراكات مع مؤسسات مجتمعية	النظر في إقامة شراكات مع المنشآت الأخرى	1- تسهم مع مؤسسات المجتمع في تنفيذ المشاريع التنموية الاقتصادية والاجتماعية. 2- تحتفظ بعلاقات عمل وروابط قوية مع مؤسسات المجتمع المحلي والعربي والعالمي من خلال توثيق عَقاتها مع المنظمات والاتحادات والروابط العلمية المختلفة. 3- تبرم الاتفاقيات العلمية والبحثية وتبادل الزيارات مع المؤسسات المماثلة في العالم	
تقديم أنشطة أو خدمات لتنمية البيئة وخدمة المجتمع	الأخذ في الاعتبار أهمية المساهمة في قدراتهم ومواردهم وفرصهم المتزايدة	تستحدث التخصصات الجديدة لمواكبة المستجدات العلمية وتلبية حاجات المجتمع	للمؤسسة أنشطة متنوعة موجهة لتنمية البيئة المحيطة بها وخدمة المجتمع تلبى

احتياجاته وألوياته			
للمؤسسة آليات لتمثيل فاعل للأطراف المجتمعية فى صنع القرار ودعم موارد المؤسسة وتنفيذ برامجها			تمثيل الأطراف المجتمعية فى مجالس المؤسسة الجامعية
للمؤسسة وسائل مناسبة لقياس آراء المجتمع والاستفادة من النتائج فى إتخاذ الإجراءات التصحيحية		تقييم المبادرات المجتمعية القائمة وتقييم ردود الفعل على نجاحها ومدى ملائمتها للمجتمع	وسائل تقييم آراء المجتمع فى الخدمات المقدمة

ثالث عشر: النتائج والتوصيات

(أ) النتائج :

بعد أن تعرض الباحث لموضوع المشاركة المجتمعية فى العديد من نظم الجودة المعتمدة على المستوى المحلى والإقليمى والدولى يستخلص نتائج تحليل مقومات المشاركة المجتمعية فى تحقيق معايير ضمان الجودة فى عدد من المجالات والمحاور كما يلي :

المجال الأول : المشاركة المجتمعية فى تحقيق مرتكزات معايير الجودة

1. دور المشاركة المجتمعية فى نجاح عمليات التخطيط الإستراتيجى وتحديد أهم مجالات القوة والضعف والفرص والتحديات وصياغة الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية
2. دور المشاركة المجتمعية فى عمليات التقييم الذاتى للمؤسسة الجامعية بما يتضمنه من تقييم لأداء أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإدارى، ومدى قدرتها على تقديم تغذيه راجعه كاشفة تستفيد منها المؤسسة.
3. دور المشاركة المجتمعية فى زيادة موارد المؤسسة الجامعية ومراقبتها لمدى قدرة المؤسسة على حسن إستغلال الموارد
4. دور المشاركة المجتمعية فى دعم جهود المؤسسة نحو تطوير توصيف المقررات وتوفير الفرص التدريبية للطلاب وكذلك صياغة الخطة البحثية التى تفى بالإحتياجات العلمية لسوق العمل ومؤسساته.
5. دور المشاركة المجتمعية فى زيادة السمعة الإيجابية عن المؤسسة التعليمية التى تساعد فى زيادة قدرات المؤسسة على جذب الطلاب الوافدين.

المجال الثانى: دور تنمية البيئة فى تحقيق معايير ضمان الجودة ويشمل

1. دور تنمية البيئة فى تحقيق الأهداف الإستراتيجية والقيم الجوهرية للمؤسسة
2. دور أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإدارى فى تنمية البيئة كأحد أدوات التقييم الذاتى
3. مساهمة الأنشطة البيئية فى تعزيز مهارات أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والجهاز الإدارى والطلاب وزيادة موارد المؤسسة الجامعية وإضافة ميزة تنافسية لها
4. مساهمة الأنشطة البيئية فى إثراء الموضوعات البحثية لأعضاء هيئة التدريس

(ب) التوصيات :

وختاماً فإن الباحث يوصى بعدد من التوصيات على النحو التالى:

1. على المؤسسة الجامعية عند تبنى أى من منظومات الجودة عمل دراسة وافية لواقع دور الأطراف المجتمعية فى تحقيق المعايير المتبناه.
2. حتى تنجح المؤسسة فى تحقيق المعايير المتبناه فيستوجب عليها تعريف أصحاب المصالح، التعريف الذى لا يعمد ويبسر لتحقيق شراكة مجتمعية فاعلة معها.

3. إن عملية إشراك أصحاب المصالح تتطلب من المؤسسة الجامعية تبنى آليات تحليل أصحاب المصالح المتعارف عليها والتي تقوم بتصنيفهم وفق درجة الأهمية والأولوية.
4. على الأطراف المجتمعية تحقيق الإستجابة المرجوه والقناعة بأهمية دورهم التطوعي فى نجاح مسيرة المؤسسة الجامعية ككل.
5. على المؤسسات القائمة على إصدار معايير ضمان الجودة على المستوى المحلى والإقليمي والدولى أن تقوم بعمل البرامج التدريبية الكافية لإستيعاب المؤسسة الجامعة بأهمية ودور الشراكة المجتمعية فى تحقيق المعايير المطلوبه.

حادى عشر: المراجع

(أ) دراسات عربية

1. أحمد عبد المعبود أبو زيد ، المشاركة المجتمعية كمدخل لتطوير أداء المدارس الثانوية فى ضوء المعايير القومية للتعليم : دراسة ميدانية بمحافظة دمياط ، المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية، ع3، 2016
2. أحمد محمود أحمد، دور الجامعة فى خدمة المجتمع، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية ، ع 31، 2002 .
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد التخطيط القومي : تقرير التنمية البشرية مصر 2003 ، القاهرة، 2003
4. خالد وليد محمود ، مراكز البحث العلمى فى الوطن العربى : الإطار المفاهيمي - الأدوار - التحديات - المستقبل ، مركز نماء للبحوث والدراسات ، بيروت ، 2013.
5. دليل ضمان الجودة والإعتماد للجامعات العربية 2008
6. دليل معايير ضمان الجودة والإعتماد الإصدار الثالث ، يونيو 2015
7. رجب عليوه على حسن، تفعيل المشاركة المجتمعية لتحسين جودة التعليم العام وتنمية المجتمع فى ضوء بعض الخبرات الدولية، مجلة كلية التربية، جامعة اسيوط، مج34، ع12، 2018.
8. زينب سمير محمد، تفعيل الشراكة المجتمعية لدى رؤساء الاقسام فى الجامعات الأردنية الخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التربوية، جامعة الشرق الأوسط، 2017
9. سماح رشاد إبراهيم، دور مجالس الآباء والمعلمن فى المدارس الابتدائية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عن شمس، القاهرة، 2004 .
10. عبد الله بيومي: التعليم المجتمعي للأطفال (متطلبات التحقيق)، المنصورة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، 2009.
11. عبد المنعم محمد نافع ، مسيل، محمود عطا، نظام تقويم أداء عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية فى ضوء خبرة بعض الجامعات الأخرى، مجلة التربية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، العدد الثامن عشر، السنة التاسعة، يناير، 2006م، القاهرة..
12. عصام جمال سليم غانم، الجامعات المشاركة مجتمعيًا" المفهوم، والأبعاد، والقيادة: دروس مستفادة من الخبرات الدولية، مجلة البحث العلمى فى التربية ، جامعة عين شمس، ع16، ج5، 2015.
13. فيصل سعيد، بشرى آدم، تصور مقترح لتطوير دور الجامعة فى خدمة المجتمع فى ضوء المعايير الوطنية لضمان جودة التعليم العالى، المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالى، 9- 11 فبراير، الزرقاء، الأردن، 2016
14. محمد الدريج، الشراكة التربوية وتطبيقاتها فى التعليم، عمان، عالم الكتب للنشر والتوزيع، 2008.
15. مركز الإيزو ، المشاركة فى المواصفة القياسية الدولية المستقبلية ، مرجع سبق ذكره
16. مركز الإيزو ، المشاركة فى المواصفة القياسية الدولية المستقبلية إيزو 26000 حول المسؤولية الاجتماعية، أول يوليو، بتمويل سيدا " الهيئة السويدية للتعاون الدولي"، السويد. 2006
17. معايير الإعتماد الإصدار الثالث ، يونيو 2015
18. مقدم وهيبة. تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال فى الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة وهران، الجزائر، 2014

19. منظمة الأيزو الدولية (المواصفة القياسية الدولية أيزو26000: دليل ارشادي حول المسؤولية المجتمعية، المكتب التنفيذي الاداري، الأمانة المركزية، جنيف، سويسرا، 2012
20. نادية يوسف جمال الدين وآخرون: المشاركة المجتمعية لتطوير مدارس الفصل الواحد ، دار المنظومة ، العلوم لائتربوية ، مج 23 ، 24 ، مصر ، 2015
21. وزارة التربية والتعليم : المعجم الوجيز ، القاهرة ، مجمع اللغة العربية ، 2004.

(ب) دراسات أجنبية

1. Dagett, A., 2001, Total quality Management, ICIF, International center for leadership in Education Rexford NY.
2. Gamble, D., & Weil M.: citizen participation in Encyclopedia of social work, 03th Edition, N.Y, NASW,1995,
3. Deming E. W. Out of the crisis, Journal of Organizational Behavior Management Vol. 10, 1989.
4. Foster, Thomas: Managing Quality: An integrative Approach, Prentice Hall, New Jersey, 2001.
5. Hartly, R & Virkus, S. (2003): "Approaches to Quality Assurance and Accreditation of LIS programs: Experiences from Estonia and United Kingdom". Journal of Education for Information, Vol. 21, 31 – 48.
6. King, K., "Changing International Aid To Education: Clobal Patterns and National Contests ", Paris, UNESCO,1999
7. Navarrete, E. E, Rojas, J. P. S., & Pantoja, J. I. A. (2012) Preliminary analysis of social responsibility inside Chilean universities. Aftican Journal of Business Management, 6(42), 10625-10633.

(ج) مواقع إلكترونية

1. صابرين السعو : مفهوم جودة التعليم ، 2016 ، ص 2 متاح على الانترنت <http://mawdoo3.com>
 2. (Forum, <http://www.unesco.org/rnost/wsf/wsf/englishatelier,3.html>, 2002
- طلال بن عبد الله المالكي، المشاركة المجتمعية،-<https://nyuad.nyu.edu/ar/about/community-engagemnt.html>، 3-4-